

بيان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشارك في فعالية بعنوان

” طرق العودة الآمنة: الاستجابة للتحديات التي يواجهها
اللاجئون السوريون في ظل التطبيع مع النظام السوري“



السبت 8 تموز 2023

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

الخميس 6/ تموز/2023: شاركت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في فعالية افتراضية بعنوان "طرق العودة الآمنة: الاستجابة للتحديات التي يواجهها اللاجئون السوريون في ظل التطبيع مع النظام السوري" ونظم الفعالية مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط بالاشتراك مع ورشة سياسات الهجرة (Immigration Policy Lab) في جامعة ستانفورد والمعهد الفدرالي السويسري في زيورخ (ETH Zurich)، والمعهد الأوروبي للسلام (EIP)، والشبكة السورية لحقوق الإنسان.

وناقشت الفعالية ضرورة حل القضايا المتعلقة بمستقبل الملايين من اللاجئين السوريين المقيمين في البلدان المجاورة لسوريا، بشكل رئيسي تركيا ولبنان والأردن، والتي لا بد من حلها كي يستطيع اللاجئون أن يعودوا عودة آمنة إلى سوريا، وماذا يمكن لدول الجامعة العربية والمجتمع الدولي أن تفعل لتحقيق، أو تسهيل، ظروف عودة آمنة للاجئين السوريين.

شارك في الفعالية السيد علاء الربابعة، زميل ما بعد الدكتوراة في مجموعة السياسة العامة (Public Policy Group) وورشة سياسة الهجرة في المعهد الفدرالي السويسري في زيورخ والسيدة ماري فورستير، مستشارة أولى في المعهد الأوروبي للسلام، والأستاذ فضل عبد الغني، المدير التنفيذي للشبكة السورية لحقوق الإنسان، وأدارت الجلسة السيدة مها يحيى، مديرة مركز مالكوم كير-كارنيغي الشرق الأوسط.

وأشار الأستاذ فضل عبد الغني في مداخلته إلى أن انتهاكات النظام السوري أولاً ثم بقية أطراف النزاع هي السبب وراء تشريد ملايين السوريين، وهي السبب في توليد مزيد من اللاجئين، حيث يتعرض العائدون قسراً أو طوعاً للانتهاكات نفسها التي يعاني منها المقيمون في سوريا.

كما تحدث الأستاذ عبد الغني عن استيلاء النظام السوري على ملكيات وأراضي المعارضين السياسيين في شكل من أشكال العقوبة الجماعية حيث استهدف من خلال هذه العمليات بشكل مباشر ثلاث فئات في مقدمتهم المشردون قسرياً وبالغ عددهم قرابة 12.3 مليون مواطن سوري بحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، إضافة إلى المختفين قسرياً، وثالثاً، القتلى من المدنيين والعسكريين وبالغ عددهم قرابة نصف مليون مواطن سوري. وقد أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان [تقريراً موسعاً](#) في 25/ أيار / 2023 عن المسألة العقارية في سوريا وكيف استهدف النظام السوري عبر سنه "قوانين" المشردين قسرياً بعمليات النهب والاستيلاء على الممتلكات بهدف تقويض عودتهم نهائياً إلى مناطقهم.

وأضاف الأستاذ عبد الغني أنّ إعادة النظام السوري إلى الجامعة العربية لا يعني أنّ سوريا أصبحت بلداً آمناً لعودة اللاجئين؛ لأنه ما زال يمارس جرائم ضد الإنسانية، وتبدي الشبكة السورية لحقوق الإنسان تخوفاً جدياً من أن تؤدي عملية إعادة العلاقات مع النظام السوري إلى إجبار اللاجئين السوريين على العودة، فقد سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إعادةً قسريةً لما لا يقل عن 874 لاجئاً سورياً في لبنان، وذلك منذ مطلع نيسان المنصرم 2023 حتى الآن، بينهم 86 سيدة و104 أطفال، سجلنا اعتقال 87 شخصاً منهم من بينهم 2 طفل و5 سيدات، بينهم شخصان من عائلة واحدة. معظمهم قامت مفرزة الأمن العسكري التابعة لقوات النظام السوري باعتقالهم في منطقة المصنع الحدودية.

وذكر أن [تقرير الحالة في سوريا الأخير الصادر قبل عدة أيام عن وزارة الخارجية الألمانية](#) أكد أن سوريا بكاملها لا تزال غير آمنة وأنه لا يمكن ضمان أو التحقق من عودة آمنة إلى أي منطقة في سوريا لأي فئة من الناس.

واختتم مداخلته بالتأكيد على أن الانتهاكات التي مارسها النظام السوري بشكل رئيس وبقية أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا تسببت في تشريد نصف الشعب السوري ما بين نازحٍ ولاجئٍ، وما زال هناك عشرات الآلاف يرغبون في اللجوء نظراً لأن الانتهاكات مستمرة، بل وتعاد العلاقات مع مرتكبيها، مما يعني فقدان أي أمل في العودة القريبة إلى سوريا.

للاطلاع على الفعالية كاملة يرجى زيارة [الرابطة](#).



www.snhr.org - info@snhr.org